

الاحتمال النحويّ وأثره في المعنى القرآني

م.د. علي شدهان ياسر
جامعة الكفيل، العراق
البريد الإلكتروني: ali.shadhan@alkafeel.edu.iq

الملخص

إنّ المقصود بالاحتمال النحويّ وأثره في المعنى القرآني هو تعدد الاحتمالات النحوية للمفردة في النصّ القرآني ، مما يؤدي ذلك إلى تعدد في الاحتمالات الدلالية ، و من أسباب هذا التعدد ، هو غياب القرينة في النصّ أو عدم قراءة النصّ على وفق معطيات السياق من قبل بعض النحاة والمفسرين ، وقد تسبب كثرة الاحتمالات الالتباس عند الملتقي في فهم المعنى المقصود. لهذا فالوصول إلى المعنى المقصود يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياق الذي يرد فيه . وعليه فقد عمدت إلى قراءة النصّ القرآني قراءة تحليلية سياقية لبيان أي الاحتمالات النحوية أقرب إلى الصواب .
الكلمات المفتاحية: الاحتمال النحويّ، المعنى القرآني.

Grammatical Possibility and its Impact on the Quranic Meaning

Dr. Ali Shadhan Yasir
University of Alkafeel, Iraq
Email: ali.shadhan@alkafeel.edu.iq

ABSTRACT

What is meant by grammatical probability and its impact on the Qur'anic meaning It is the multiplicity of grammatical possibilities for the singular in the Qur'anic text, which leads to a multiplicity of semantic possibilities. One of the reasons for this multiplicity is the absence of the presumption in the text or the failure to read the text according to the context data by some grammarians and commentators, and the many possibilities may cause confusion for the meeting in understanding the intended meaning. Therefore, access to the intended meaning is closely related to the context in which it is included. Accordingly, I proceeded to read the Qur'anic text, an analytic contextual reading, to show which of the grammatical possibilities are closer to the truth.

Keywords: grammatical possibility, Quranic meaning.

المقدمة :

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين أبي القاسم محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين .

أما بعد :

للاهتمام النحوي أثر كبير في تعدد الدلالة القرآنية، للمفردة في النصّ القرآني، وقد لوحظ ذلك بشكل لافت للنظر في تفاسير القرآن الكريم، إذ نجد بعض المفسرين يحتمل وجوه عدة في تفسير كل آية من آيات القرآن الكريم .

وتعدّ الحركات الإعرابية القرينة الأساس للتمييز بين وظائف المفردات وتحديدها ((إن الأسماء لما كانت تعنورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة، ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبينتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا ضرب زيد عمراً، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به. وقالوا ضرب زيد، فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل ما لم يسم فاعله وأن المفعول قد ناب منابه. وقالوا هذا غلام زيد، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلالة عليها ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني.)) (1)

إلا أنه على الرغم من وجودها ، قد تحتل المفردة الواحدة أكثر من احتمال نحويّ في التركيب ، و الكشف عن الوجه النحويّ المحتمل في النصّ القرآني، يحتاج إلى بذل الجهد والدقة وإنعام النظر في تلك الاحتمالات.

لهذا يعتمد النحويّ أو المفسّر في توجيه دلالة المفردة إلى التركيب الذي ترد فيه مستنداً إلى القرائن اللفظية و المعنوية ، إذ تجاوز هنا الاعتماد على العلامات الإعرابية لأنها ((مظهرٌ لفظيٌّ خارجي للعلاقات الداخلية في التركيب النحويّ)) (2)، فلا يمكنها الكشف عن المعاني المقصودة للألفاظ بإطلاق إلا ضمن نطاق معين.

وستكون طبيعة الدراسة قائمة على عرض آراء بعض النحاة والمفسرين ومناقشتها محاولة لدراسة الاحتمال النحوي واثره في المعنى القرآني، وسنقتصر فيه على باب المرفوعات ، وبيان أرجح الاحتمالات على وفق معطيات السياق و تظافر القرائن ، وصولاً إلى المعنى المقصود .

وقد انعقد البحث بثلاثة مباحث . تسبقهما مقدمة وتلوهما خاتمة

الأول عني بالمبتدأ والخبر ، و أما المبحث الثاني في التوابع والثالث في نائب الفاعل .

وبطبيعة الحال ستكون الشواهد القرآنية على سبيل الانتقاء لا على سبيل الإحصاء ، فضلاً عن تفاوتها في المباحث من حيث الكم .

التمهيد:

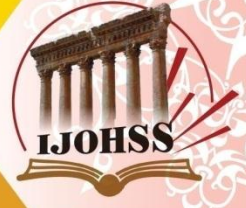
الاحتمال في اللغة :

الاحتمال هو مصدر الفعل الثلاثي، المزيد بحرفين وجذره اللغويّ (حمل)، فإن ((الحاء والميم واللام أصلٌ واحدٌ يدلُّ على إقلال الشيء . يقال: حَمَلْتُ الشيءَ أَجْمَلُهُ حَمَلًا)) (3). وقد يدل على القيام بالشيء بجهد ومبالغة وإلى هذا أشار الخليل (ت175هـ) فقال: ((تحاملت في الشيء إذا تكلفته على مشقة)) (4) وذكره ابن منظور(ت711هـ) بقوله: ((حَمَلْتُ الشيءَ يَحْمِلُهُ حَمَلًا وَحُمْلَانًا فَهُوَ مَحْمُولٌ وَحَمِيلٌ وَإِحْتِمَالُهُ)) (5). ويفهم من النصين السابقين أنّ الجامع المشترك هو المبالغة والمشقة

الاحتمال في الاصطلاح :

عرّفه الجرجاني (ت816هـ) بقوله: ((ما لا يكونُ تصوُّرُ طرفيه كافياً بل يتردّدُ الذهنُ في النسبةِ بينهما)) (6)

وبذلك لا يمكن أن ينصرف الذهن إلى أحد الطرفين بشكل قاطع ، بل يبقى محتملاً أحدهما .



المبحث الأول: الاحتمال في المبتدأ والخبر

أولاً- المبتدأ:

بين سيبويه مفهوم المبتدأ بقوله: ((المبتدأ كل اسم ابتدئ لئيني عليه كلام. والمبتدأ والمبنى عليه رفع. فالابتداء لا يكون إلا بمبنى عليه فالمبتدأ الأول والمبنى ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه)) (7)، فالأصل هو ما بيني عليه ((لأن المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولاً، ولا كان الخبر خبراً لأنه مذكور بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه ومثبت له المعنى، والخبر خبراً لأنه مسند ومثبت به المعنى)) (8).

وعرفه ابن السراج بقوله: ((المبتدأ: ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثان مبتدأ به دون الفعل..... ويكون ثانيه خبره ولا يستغنى واحد منهما عن صاحبه، وهما مرفوعان أبداً فالمبتدأ رفع بالابتداء، والخبر رفع بهما)) (9)، وهو باب واسع في مؤلفات النحو ففصلوا في مسأله واحاكمه ومن هذه المسائل:

الابتداء بالنكرة:

يرى المبرد أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة إذ قال: ((فأما المبتدأ فلا يكون إلا معرفة أو ما قارب المعرفة)) (10)، إلا أن بعض النحاة ذكر مسوغات الابتداء بالنكرة إلى نيّف وثلاثين مسوغاً (11)، وسبب منعهم بالابتداء بالنكرة هو لانتفاء الفائدة منه (12)، لهذا متى تحققت الفائدة جوزوا الابتداء بالنكرة (13) ومن مسوغات الابتداء بالنكرة كون الخبر شبه جملة، أو أن يتقدم على النكرة استفهام أو نفي، أو تكون عاملة أو مضافة أو موصوفة (14)، كما سيوضح بعضها في البحث.

لقد _____ في (ذلك الكتاب) من قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة:2)

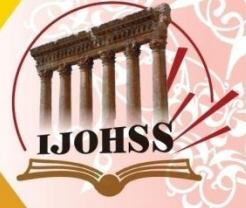
إذ يرى الزجاج أن إعراب (ذلك) خبراً و(الكتاب) عطف بيان بقوله: ((وموضع ذلك) رفع لأنه خبر ابتداء على قول، من قال هذا القرآن ذلك الكتاب. والكتاب رفع يسميه النحويون عطف البيان نحو قولك: هذا الرجل أخوك فالرجل عطف البيان أي يبين من الذي أشرت إليه)) (15)

أما النحاس فقد احتمل توجيهات عدة إذ قال: ((ذلك فيه ستة أوجه: يكون بمعنى هذا ذلك الكتاب، فيكون خبر هذا... أي حروف المعجم ذلك الكتاب واجتزأ ببعضها من بعض، ويكون هذا رفعاً بالابتداء والكتاب خبره، والكوفيون يقولون: رفعنا هذا بهذا وهذا بهذا، ويكون ((الكتاب)) عطف البيان الذي يقوم مقام النعت وهُدًى خبراً، ويكون لا ريب فيه الخبر، والكوفيون يقولون: الهاء العائدة الخبر. والوجه السادس: أن يكون الخبر ((لا ريب فيه)) لأن معنى لا شك: حق، ويكون التمام على هذا لا ريب.)) (16)

وكذا الحال عند الزمخشري فتداخلت المضامين بعضها ببعض، إلا أنه علل كل وجه إعرابي احتمله إذ قال: ((قلت: لا أخلو من أن أجعل الكتاب خبره أو صفته. فإن جعلته خبره، كان ذلك في معناه ومسامه مسماه، فجاز إجراء حكمه عليه في التنكير، كما أجرى عليه في التانيث في قولهم: من كانت أمك. وإن جعلته صفته، فإنما أشير به إلى الكتاب صريحاً لأن اسم الإشارة مشار به إلى الجنس الواقع صفة له. تقول: هند ذلك الإنسان، أو ذلك الشخص فعل كذا... قلت: إن جعلت (الم) اسماً للسورة ففي التأليف وجوه: أن يكون (الم) مبتدأ، و (ذلك) مبتدأ ثانياً، و (الكتاب) خبره، والجملة خبر المبتدأ الأول. ومعناه: أن ذلك الكتاب هو الكتاب الكامل، كأن ما عدها من الكتب في مقابلته ناقص)) (17)، وتعددت الأوجه الإعرابية عند أكثر النحاة والمفسرين (18)

ويبدو أن التوجيه الأقرب للغاية المقصودة والمعنى المطلوب أن يكون المبتدأ (ذلك) والكتاب خبره كما علل الزمخشري توجيه ذلك بقوله: أي ((وإن جعلت الم بمنزلة الصوت، كان ذلك مبتدأ خبره الكتاب، أي ذلك الكتاب المنزل هو الكتاب الكامل)) (19)

وأما إعراب الحروف المقطعة فهي محل اشكال وخلاف عند النحاة والمفسرين وقال بعضهم أنها لا محل لها من الاعراب (20) وعليه يكون الكتاب خبراً ل(ذلك) وعبرة (لا ريب فيه) صفة للكتاب فالمعنى ذلك الكتاب غير مرتاب فيه.



ومن جنس ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَئِن فُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ (آل عمران : 157) ، إذ اختلفوا في توجيه لفظة (مغفرة) بين الرفع على الابتداء أو الخبر .
إذ ذهب الزمخشري في توجيهه (مغفرة) على الابتداء وخبرها خير ، وتابعه العكبري في ذلك بقوله : ((لَمَغْفِرَةٌ) : مُبْتَدَأٌ ، وَ (مِنْ اللَّهِ) : صِفَتُهُ . (وَرَحْمَةٌ) : مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ . وَالتَّقْدِيرُ : وَرَحْمَةٌ لَهُمْ . وَ (خَيْرٌ) ((الْخَيْرُ)) (21)

أما ابن عطية فيرى غير ذلك إذ قال : ((وتحتمل الآية أن يكون قوله (لمغفرة) إشارة إلى القتل أو الموت في سبيل الله ، سمي ذلك مغفرة ورحمة ؛ إذ هما مقترنان به ، ويجيء التقدير : لذلك مغفرة ورحمة ، وترتفع المغفرة على خبر الابتداء المقدر ، وقوله (خير) صفة لخبر الابتداء)) (22) ، وذكر أبو حيان المسوغ النحوي لإعراب (مغفرة) على الابتداء إذ قال : ((وَجَازَ الْإِبْتِدَاءُ بِهِ لِأَنَّهُ وَصَفَ بِقَوْلِهِ مِنَ اللَّهِ . وَعَطَفَ عَلَيْهِ نَكْرَةً وَمَسُوعُ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا ، كَوْنُهَا عَطِفَتْ عَلَى مَا يَسُوعُ بِهِ الْإِبْتِدَاءُ . أَوْ كَوْنُهَا مَوْصُوفَةٌ فِي الْمَعْنَى إِذِ التَّقْدِيرُ : وَرَحْمَةٌ مِنْهُ)) (23) وقد أشكل على توجيه ابن عطية بقوله : ((قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ وَتَحْتَمِلُ الْآيَةُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ : لَمَغْفِرَةٌ إِشَارَةً إِلَى الْقَتْلِ أَوْ الْمَوْتِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَسَمِيَ ذَلِكَ مَغْفِرَةً وَرَحْمَةً ، إِذْ هُمَا مُقْتَرَنَانِ بِهِ... وَقَوْلُهُ : خَيْرٌ صِفَةٌ لِأَنَّ خَيْرَ الْإِبْتِدَاءِ... وَهُوَ خِلَافُ الظَّاهِرِ)) (24) ، فتوجيه ابن عطية لا يخلو من اشكال ؛ وذلك بان عدم التقدير أولى من التقدير لهذا نحسب أن توجيه دلالة الرفع في (مغفرة) على الابتداء أقرب إلى الصواب وينسجم و القاعدة النحوية الأرجح وذلك بحسب المسوغات التي تؤيد ذلك ك لام الابتداء ، والعطف عليها في قوله : { وَرَحْمَةٌ } ووصفها ، فإن قوله { مَنْ اللَّهُ } صفة لها ، و (خير) خبر عنها .

وكذا الحال في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَدْدِ الْعَمِّ أَمَنَةً نَاعَسًا يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ ﴾ (آل عمران : 154) إذ اختلف النحاة و المفسرون في توجيه قوله (طائفة) بين دلالة الرفع و احتمال توجيهها على النصب ، وقد احتمل النحاس ذلك بقوله : ((وَطَائِفَةٌ ابْتِدَاءُ وَالْخَيْرُ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْخَيْرُ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَالْوَاوُ بِمَعْنَى إِذْ وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ، وَيَجُوزُ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَطَائِفَةٌ بِالنَّصْبِ عَلَى إِضْمَارِ أَهَمَّتْ)) (25) الظاهر من قول النحاس يتبنى توجيه دلالة الرفع على الابتداء دون النصب على المفعولية بلحاظ فعل مضممر أما أبو حيان فذكر المسوغات النحوية للابتداء بالنكرة إذ قال : ((وَالْوَاوُ فِي قَوْلِهِ : وَطَائِفَةٌ ، وَوَاوُ الْحَالِ . وَطَائِفَةٌ مَبْتَدَأٌ ، وَالْجُمْلَةُ الْمُتَّصِلَةُ بِهِ خَيْرُهُ . وَجَازَ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكْرَةِ هُنَا إِذْ فِيهِ مَسُوعَانِ : أَحَدُهُمَا : وَوَاوُ الْحَالِ وَقَدْ ذَكَرْنَا بَعْضَهُمْ فِي الْمَسُوعَاتِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ أَكْثَرَ أَصْحَابِنَا وَقَالَ الشَّاعِرُ : سَرِينَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمَذْ بَدَا ... مَحْيَاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقٍ وَالْمَسُوعُ الثَّانِي : أَنْ الْمَوْضِعَ مَوْضِعَ تَفْصِيلٍ . إِذِ الْمَعْنَى : يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ ، وَطَائِفَةٌ لَمْ يَنَامُوا ... وَنَصَبَ طَائِفَةٌ عَلَى أَنْ تَكُونَ الْمَسْأَلَةُ مِنْ بَابِ الْإِشْتِغَالِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ مِنَ الْإِعْرَابِ جَائِزٌ)) (26) فالمسوغات النحوية التي ذكرها أبو حيان تكفي لترجيح دلالة الرفع على الابتداء ولا سيما توجيه دلالة الواو وكذلك ان احتمال دلالة النصب في قوله (وطائفة) من باب الاشتغال لجواز وقوع مثل ذلك في العربية ولكن لا يكون حجة وذلك لضعف سند القراءة بالنصب (27)

ثانيا- الخبر :

وهو المكمل للفائدة و به تحصل مع المبتدأ (28) ، ف((المبتدأ لا يكون كلاما تاما إلا بخبره)) (29) وهو الذي ((يستقيده السامع ويصير به المبتدأ كلاما... وبالخبر يقع التصديق والتكذيب)) (30) وهو الذي يثبت المعنى إثباتا يُجَرُّ له ، ويثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدد شيئا بعد شيء (31)

إن علاقة الخبر بالمبتدأ علاقة وجودية ، فهما روحٌ واحدة بجسد الجملة النحوية ، ولذا كان المبرد يقول : ((خبر المبتدأ لا يكون إلا شيئا هو الابتداء في المعنى)) (32) وقد جمعها الزمخشري بتعريف واحد فقال : ((هما الاسمان المجردان للإسناد ، نحو قولك : زيدٌ منطلق)) (33)

وللخبر أحكام كثيرة ، أهمها : أنه مرفوع ، والأصل فيه أن يكون نكرة مشتقة ، وقد يكون جامدا ، ويجب مطابقته للمبتدأ إفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا ، ويجوز أن يتعدد ، والأصل فيه أن يكون متأخرا عن المبتدأ ،

ويجوز حذفه إذا دلّ عليه دليل، ويجب الحذف في مواضع (34)، وقد اختلفوا في تشخيصه في بعض الآيات القرآنية المباركة كما سيتضح بيان ذلك:

إذ اختلف العلماء في توجيه إعراب لفظة (عصبة) من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ (النور: 11) إذ اتفق اغلب النحاة والمفسرين على توجيه دلالة الرفع على أنها خبرا لـ(إِنَّ) (35) إلا أن ابن عطية قد ذهب إلى غير ذلك، إذ قال: ((عُصْبَةٌ: رفع على البدل من الضمير في (جاؤوا)، وخبر (إِنَّ) في قوله: لا تحسبوه، والتقدير: إن فعل الذين، وهذا أنسق في المعنى، وأكثر فائدة من أن يكون (عصبة) خبر (إِنَّ)) (36)، فهو يرى دلالة الرفع في قوله (عصبة) متأتية من وظيفة البدل من الضمير في (جاؤوا)، وذهب إلى ذلك الشوكاني (37) ووافقهما ابن عاشور (38)

ويبدو أن سبب توجيه ابن عطية لدلالة البدل على توجيه الخبر أنه يرى عدم حصول الفائدة من الإخبار بأن الذين جاؤوا بالإفك عصبة، لأن ذلك غير مبهم بل معلوم، فالفائدة من الإخبار متحققة وذلك بتخصيص لفظ (العصبة) بأنها (منكم) أي من المسلمين وبذلك يكون ((الكلام مستعملاً في التعجب من فعلهم مع أنهم عصبة من القوم...، ووصف العصبة بكونهم (منكم) يدل على أنهم من المسلمين، وفي ذلك تعريض بهم بأنهم حادوا عن خلق الإسلام حيث تصدوا لأذى المسلمين)) (39)

وبذلك تحققت فائدة الإخبار بـ(عصبة)، وبهذا لا يصمد توجيه ابن عطية أمام الصياغة النحوية بتوجيه دلالة الخبر لجملة طلبية، إذ اشتراط النحاة أن لا يكون خبر (إِنَّ) جملة طلبية (40)، وخلاصة ما تقدم أن إعراب (عصبة) خبرا أقرب إلى الصواب دلاليا ونحويا. بخلاف توجيه ابن عطية الذي يفضي لخرق القاعدة النحوية بجعل الجملة الطلبية خبرا، وكذلك ينتفي الغرض الدلالي الذي أريد بهم التعريض والتعجب من فعلهم.

وكذا الحال فقد تباينت آراء النحاة والمفسرين في إعراب (طاعة) من قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾ (محمد: 21).

إذ ذهب سيبويه وتبعه جمع من النحويين وهو احتمالية إعراب لفظة (طاعة) خبرا وأما المبتدأ فهو مضمير تقديره: أمري أو أمرنا طاعة وقول معروف، والاحتمال الآخر هو ان يعرب مبتدأ ويضم له الخبر، والتقدير: طاعة وقول معروف أمثل (41)

أما الفراء فوجه دلالة الرفع على أنه خبر والمبتدأ محذوف وذلك كقول العرب: سمع وطاعة، وتابعه الطبري في ذلك فوجه إعراب (طاعة) خبرا، والمبتدأ محذوف، والتقدير: قولكم أيها المنافقون قبل نزول فرض القتال طاعة وقول معروف، فإذا عزم الأمر كرهتموه وشق عليكم (42)، إلا أن الزجاج احتل وجهًا ثالثًا في توجيه قوله (طاعة) وذلك بقوله: ((ويجوز - والله أعلم - أن يكون المعنى: فإذا أنزلت سورة ذات طاعة، أي: يؤمر فيها بالطاعة وقول معروف، فيكون المعنى: فإذا أنزلت سورة ذات طاعة وقول معروف)) (43) فقد احتل أن يكون قوله (طاعة) نعتًا لـ(سورة).

أما النحاس فذكر أكثر من وجه وذلك بقوله: ((فيه أجوبة فقال الخليل وسيبويه جوابان: أحدهما أن تكون طاعةً وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ مرفوعين بالابتداء أي طاعة وقول معروف أمثل والثاني على خبر المبتدأ أي أمرنا طاعة وقول معروف)) (44).

ورجح الزمخشري إعراب (طاعة) خبرا لمبتدأ مضمير وعضد رأيه استنادا إلى إحدى القراءات (45) في حين العكبري فقد تعددت الأوجه النحوية لديه إذ يرى أن طاعة قد تكون خبرا لـ(أولى)

أو صفة لسورة (46)

أما توجيه (طاعة) على ان تكون صفة لـ(سورة) ففيه محل نظر (47) وذلك لكثرة الفواصل بين الصفة والموصوف، وقد ذكر النحاة أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد (48)، ولم يجوزوا الفصل بينهما بأجنبي (49) لهذا لا يمكن توجيه (طاعة) بإعرابها صفة لـ(سورة) وذلك لكثرة الفواصل بينهما، فهذا الوجه لا يصمد أمام القرائن والمسوغات النحوية، ولهذا عبر عنه أبو حيان بأنه ((ليس بشيء)) (50)، وكذلك الألويسي بقوله: ((مما لا ينبغي أن يلتفت إليه ما قيل: إن طاعة صفة لسورة في قوله تعالى فإذا أنزلت سورة والمراد ذات طاعة أو مطاعة... لحيولة الفصل الكثير بين الصفة والموصوف)) (51).

لهذا يبدو أقرب التوجيهات إلى الصواب هو توجيه دلالة الخبر لقوله (طاعة) أي أمري أو أمرنا طاعة وقول معروف.

ومن جنس ذلك قوله تعالى: ﴿ وَالْوِزْنَ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَنْ تَقَلَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ (الأعراف : 8) ، إذ تداخلت المعاني وتعددت الأوجه الإعرابية في قوله (الحق) بين الخبر والصفة وذلك بحسب توجيه النحاس إذ قال : ((وَالْوِزْنَ رَفَعُ بِالْإِبْتِدَاءِ الْحَقُّ خَبْرَهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ نَعْتًا لَهُ)) (52) أما الزمخشري فلم يهتم وجها آخر غير الصفة لدلالة الرفع لقوله (الحق) وذلك بقوله: ((ورفعه على الابتداء. وخبره يَوْمَئِذٍ. وَالْحَقُّ صِفَتُهُ أَيْ: وَالْوِزْنَ يَوْمَ يَسْأَلُ اللَّهُ الْأُمَّمَ وَرَسُلَهُمْ)) (53) . وقد فصل السمين الحلبي الأوجه الإعرابية المحتملة فذكر ثلاثة أوجه وذلك بقوله: ((وفي (الحق) على هذا الوجه ثلاثة أوجه أحدها: أنه نعتٌ للوزن أي: الوزن الحق في ذلك اليوم. والثاني: أنه خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ كأنه جوابٌ سؤالٍ مقدرٌ من قائلٍ يقول: ما ذلك الوزن؟ فقيل: هو الحق لا الباطل. والثالث: أنه بدلٌ من الضمير المستكن في الظرف. وهو غريب ذكره مكِّي، والثاني من وجهي الخبر: أن يكون الخبرُ (الحق) ، و (يومئذ) على هذا فيه وجهان أحدهما: أنه منصوبٌ على الظرف ناصبه (الوزن) أي: يقع الوزنُ ذلك اليوم. والثاني: أنه مفعولٌ به على السعة. وهذا الثاني ضعيفٌ جداً لا حاجة إليه)) (54) ويبدو مما تقدم أن (الوزن) مبتدأٌ وخبره (الحق) لأنه به تتم الفائدة فلو قلت أن (يومئذ) هو الخبر لم يكتمل المعنى إذ تقول (الوزن يومئذ) ثم تسكت لا معنى مكتمل في الجملة ، لهذا لا بد من أن يكون (الحق) هو الخبر فلو قلت (الوزن الحق) اكتمل المعنى ثم زاد فقال (يومئذ) ففهما به الظرف الذي يكون فيه الوزن حقا ، ولا سيما لا يوجد مانع نحوي من هذا التوجيه بل هنالك ما يسوغ ذلك نحويا ودلاليا وكذلك دلالة توجيه الرفع على الخبر تجنبنا التقدير والتأويل .

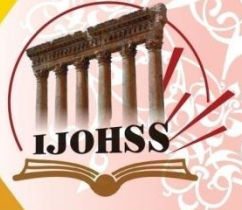
ومن جنس ذلك اختلافهم أيضاً في توجيه لفظ (بلاغ) من قوله تعالى ﴿ وَلَا تَسْتَعْجِلْ لَهُمْ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبُثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بِلَاغٍ ﴾ (الاحقاف 35) إذ تداخلت المضامين في توجيه علامة الاعراب لفظ (بلاغ) عند النحاة بين الرفع والنصب والجر ، فمنهم من احتمل الأوجه الثلاثة ومنهم من احتمل توجيه الرفع لا غير، كالفراء إذ لم تتعد الأوجه الإعرابية لديه وذلك بقوله: ((فيه قول مضمّر يُقال: أليس هذا بالحق بلاغ، أي: هذا بلاغ رفع بالاستئناف)) (55) إذ يرى فيه قول مضمّر ورفع (بلاغ) على الاستئناف . وأما الزجاج والنحاس فقد احتملا توجيه الرفع والنصب ، والرفع عندهما على إضمار مبتدأ أي ذلك بلاغ ، وأما توجيه النصب فهو على المصدر، او على النعت لساعة الا ان ذلك عند الزجاج في العربية جيد لكنه يخالف رسم المصحف (56). ومنهم من وجه علامة الاعراب بالجرّ على معنى: ((ذلك لبث بلاغ، بمعنى: ذلك بلاغ لهم في الدنيا إلى أجلهم، ثم حذفت ذلك لبث، وهي مرادة في الكلام اكتفاء بدلالة ما ذكر من الكلام عليها)) (57) ، فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ثم حذف المبتدأ للعلم به، في حين العكبري احتمل ثلاثة أوجه للإعراب إذ قال ((أَيُّ هُوَ بِلَاغٌ، وَيُقْرَأُ بِلَاغًا؛ أَيُّ بَلَّغَ بِلَاغًا، وَيُقْرَأُ بِالْجَرِّ: أَيُّ مِنْ نَهَارٍ ذِي بِلَاغٍ)) (58) فتوجيه الجرّ على النعت لـ (نهار) أي: من نهار ذي بلاغ أو من نهار بلاغ فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ثم حذف المبتدأ للعلم به

وتوجيه النصب ضعيف لمخالفة المصحف والجرّ فيه تكلف وأكثر من تقدير؛ ومن المفسرين من يرى أن ((بلاغ) مبتدأ خبره لهم وما بينهما اعتراض أي لهم وقت يبلغون إليه كأنهم إذا بلغوه ورأوا ما فيه استقصروا مدة عمرهم)) (59)

وهذا ضعيف لان الخبر (لهم) المتقدم على المبتدأ (بلاغ) سيكون بعيداً جداً عنه مما سيؤدي إلى تفكيك الكلام والفصل بين المبتدأ والخبر بالجملة التشبيهية (60).

لهذا سيكون توجيه الاعراب على الخبر بحذف المبتدأ أي هذا الذي وعظمت به فيه كفاية في المؤعظة أو هذا تبليغ من الرسل، أو بتقدير تلك الساعة بلاغ، لدلالة قوله: ﴿ إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ ﴾ (61) هو أقرب التوجيهات إلى الصواب ولا سيما ليس هناك أي مانع لذلك أو ضعف في هذا التوجيه بخلاف التوجيهات الأخرى وكذلك ينسجم مع المعنى العام للسياق الذي وردت فيه الآية المباركة .

ومن أمثلة تعدد الأوجه الإعرابية ما ورد في إعراب لفظة (الصمد) من قوله تعالى: ﴿ اللَّهُ الصَّمَدُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ (الإخلاص : 2 - 3)



إذ احتمل النحاس وجوها كثيرة في دلالة الرفع للفظ (الصدمة) وذلك بقوله: ((الله رفعا بالابتداء الصمد نعتة وما بعده خبره، والقول الثاني أن يكون الصمد الخبر، والقول الثالث أن يكون على إضمار مبتدأ، والرابع أن يكون خبرا بعد خبر، والخامس أن يكون بدلا من أحد، والسادس أن يكون بدلا من قولك الله الأول فإن قيل: ما معنى التكرير؟ فالجواب أن فيه التعظيم))⁽⁶²⁾ ان النحاس عرض الأوجه المحتملة من دون ترجيح أحدها أما ابن عطية فرجح الابتداء والخبر لقوله تعالى (الله الصمد) إذ قال: ((الله الصمد ابتداء وخبر، وقيل: الصمد نعت، والخبر فيما بعد))⁽⁶³⁾ فقوله (قيل) تدل على ترجيحه ان يكون (الصدمة) خبرا.

واتخذ هذا التوجيه السمين الحلبي ، إذ ضعف توجيه (النعت) في اعراب لفظ (الصدمة) بقوله: ((والأحسن في هذه الجملة أن تكون مستقلة بفائدة هذا الخبر. ويجوز أن يكون الصمد صفة. والخبر في الجملة بعده، كذا قيل: وهو ضعيف، من حيث السياق، فإن السياق يقتضي الاستقلال بأخبار كل جملة))⁽⁶⁴⁾ ، وسبقه في هذا التوجيه ابو حيان بقوله: ((الله الصمد: مبتدأ وخبر، والأفصح أن تكون هذه جملاً مستقلة بالإخبار على سبيل الاستئناف، كما تقول: زيد العالم، زيد الشجاع. وقيل: الصمد صفة، والخبر في الجملة بعده))⁽⁶⁵⁾ فأبو حيان اعتمد في توجيهه على السياق العام للنص وذلك باستقلال كل جملة عن الأخرى بما تخبر عنه و عدها جملة تامة المعنى.

وأشار إلى ذلك الفيروز آبادي إذ قال: ((الله الصمد) كرر؛ لتكون كل جملة مستقلة بذاتها غير محتاجة إلى ما قبلها))⁽⁶⁶⁾

وخلاصة ما تقدم أن توجيه الابتداء والخبر لقوله تعالى (الله الصمد) هو الأقرب إلى الصواب وهو يلائم السياق الذي سبقت فيه سورة التوحيد ، إذ يقتضي أن تُعبر كل آية من آياتها عن حقيقة مستقلة تثبت وحدانية الله تعالى وقد عبر عن هذه الحقيقة الكبرى بجملة مستقلة الواحدة عن الأخرى ، زيادة في التوكيد وإيغالا بالاقناع وترسيخ المعنى في ذهن المتلقي وذلك أن وحدانية الله هي اساس كل الديانات السماوية قاطبة بل هي التي يقوم عليها الدين اصالة .

المبحث الثاني : الاحتمال في التوابع (البديل والصفة)

أولا البديل:

هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة⁽⁶⁷⁾ ، ويكون على ضرب عدة منها: بديل كل من كل ، وهو بديل الشيء مما هو طبق معناه؛ نحو: { اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ } وبديل بعض من كل ، وهو بديل الجزء من كله ؛ قليلا كان ذلك الجزء أو مساويا، أو أكثر، كـ"أكلت الرغيف ثلثه، أو نصفه، وبديل الاشتمال، وهو بديل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالا بطريق الإجمال؛ كـ"أعجبنى زيد علمه؛ أو حسنه"⁽⁶⁸⁾.

وبديل الغلط وهو إن لم يكن مقصوداً ولكن سبق إليه اللسان فهو بديل الغلط ، أي: بديل عن اللفظ الذي هو غلط ، كقولك مررت برجل حمار أردت أن تقول بحمار فسبقك لسانك إلى رجل ثم تداركته وهذا لا يكون إلا في بداية الكلام وما لا يصدر عن روية وفطنة⁽⁶⁹⁾.

إلا أن أغلب النحاة أكدوا انتفاءه و إلى ذلك أشار الرضي بقوله: ((بديل الغلط غير موجود في الفصح من كلام العرب))⁽⁷⁰⁾.

وفائدة البديل الإيضاح ورفع الالتباس وإزالة التوسع ؛ لأنه يُفيد تأكيداً من حيث المعنى ، إذ هو على نية تكرر العامل .

ونحن في هذا البحث ليس بصدد مناقشة احكام ومسائل البديل ، ولكن نُعنى ببيان الأوجه النحوية بين البديل والاحتمالات الأخرى ، كما سيتضح ذلك .

اختلف النحاة في التوجيه الدلالي لكلمة (كثير) من قوله تعالى: ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَةً فَعَمُوا وَصَمُوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾ (المائدة: 71) ، إذ ذكر الفراء في إعرابها ثلاثة أوجه الأول أن تعرب بدلا من الفاعل في (عموا وصموا) . وإن شئت جعلت عموا وصموا فعلا للكثير اي تعرب فاعلا ، وإن شئت جعلت الكثير مصدرًا فقلت أي ذلك كثير منهم أي فيكون (كثير) خبر مبتدأ محذوف هو ذلك كثير منهم⁽⁷¹⁾.

أما الاخفش فذكر وجهين لإعراب (كثير) إذ قال: ((ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ ، وَلَمْ يَقُلْ : ثُمَّ عَمِي وَصَمَّ وَهُوَ فِعْلٌ مُقَدَّمٌ ؛ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ عَنِ قَوْمِ أَنَّهُمْ عَمُوا وَصَمُوا ، ثُمَّ فَسَّرَ كَمْ صَنَعَ ذَلِكَ مِنْهُمْ ، كَمَا تَقُولُ : رَأَيْتَ قَوْمَكَ تُلْتَمِئُهُمْ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ « لَاهِيَةٌ قُلُوبُهُمْ وَأَسْرُوا النَّحْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا » (الأنبياء: 3) ، وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ الْفِعْلَ لِلْآخِرِ فَجَعَلْتَهُ عَلَى لُغَةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ : أَكَلُونِي الْبِرَاعِيثُ)) (72) ، فَهُوَ يَرَى أَمَّا أَنْ تَعْرَبَ فَاعِلًا بِمَا قَبْلَهَا ، أَوْ أَنْ تَعْرَبَ بِدَلَا .

في حين أن الزجاج ذكر ثلاثة أوجه لدلالة الرفع لقوله (كثير) ((أحدها أن تكون بدلاً من الواو، كأنه لما قال (عَمُوا وَصَمُوا) أبدل الكثير منهم، أي عمي وصم كثير منهم كما تقول: جاءني قومك أكثرهم، وجائز أن يكون جمع الفعل مُقَدَّمًا كما حكى أهل اللغة (أكلوني البراعيث)، والوجه أن يكون كثير منهم خير ابتداءً محذوف، المعنى ذوو العمى والصمم كثير منهم)) (73) ، فحصر دلالة الرفع بين البديل والفاعل والخبر وذهب أكثر النحاة والمفسرين إلى ذلك (74) وبعض المفسرين ممن حصر احتماله على وجهي البديل والخبر (75) ، ويرى أبو القاسم الغرناطي أنه لا تتعدى الأوجه الإعرابية البديل والفاعل ، إلا أن البديل أَرْجَحُ وَأَفْصَحُ لِدَيْهِ (76) والبديل هاهنا في غاية الحسن، لأنه لو قال: عَمُوا وَصَمُوا لَأَوْهَمَ ذَلِكَ أَنَّ كُلَّهُمْ صَارُوا كَذَلِكَ، فَلَمَّا قَالَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ دَلَّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ حَاصِلٌ لِأَكْثَرِ لَا لِكُلِّ (77) واستبعد أبو حيان توجيه الرفع على الفاعل و ذَلِكَ لِقَلَّةِ هَذِهِ اللَّغَةِ ، أَي لُغَةِ أَكَلُونِي الْبِرَاعِيثُ وَرَجَّحَ تَوْجِيهَ الِرْفَعِ عَلَى الْبَدْلِ (78).

فتراه يجيز تخريباً لهذا التركيب بناءً على اطراده في اللغة ، وهو بدل الظاهر من المضمرة ، ويضعف تخريباً آخر بناءً على قلته ، وهو أن يكون للفعل علامة للجمع قبل الفاعل - مع كونه جائزاً (79) ووارداً في لغة قوم مخصوصين من العرب ، هم بنو الحارث بن كعب وأزد شنوءة وبعض طيئ (80) ، وقد صرح بعض النحاة بقلة هذه اللغة (81) واستبعدها ابن هشام لضعفها (82) ، فأبو حيان يرى أن يحمل القرآن على ما هو مطرد ، ويضعف حملة على ما هو قليل من كلام العرب ، وهذا ما يبين أن قلة التركيب اللغوي وكثرته مما يعتمد المعرب في المفاضلة بين الوجوه المحتملة لترتيب قرآني معين وعليه فإن أقرب التوجيهات للصواب وأكثرها اتفاقاً مع معنى النص هو توجيه دلالة الرفع على البديل وذلك لضعف التوجيهات الأخرى.

ومن جنس ذلك اختلافهم في توجيه اعراب (قليل) من قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ (النساء: 66) اختلفت النحاة في توجيه اعراب (قليل) بين رفعه ونصبه، فتوجيه الرفع على أنه بدل من واو الجماعة في (فعلوه)، أما وجه النصب فعلى الاستثناء. ومنهم من احتمل التوجيهين على الاستثناء كالفراء إذ قال: ((لأن في (فعلوه) اسماً معرفة، فكان الرفع الوجه في الجحد الذي ينفي الفعل عَنْهُمْ، ويثبت لما بعد إلا... (ما فعلوه إلا قليلاً) كأنه نفي الفعل وجعل ما بعد إلا كالمنقطع عن أول الكلام كقولك: ما قام القوم، اللهم إلا رجلاً أو رجلين. فإذا نويت الانقطاع نصبت، وإذا نويت الاتصال رفعت)) (83)

فحكم النصب و الرفع عند الفراء مستندا على (إلا) الاستثنائية ، فتوجيه النصب على الاستثناء المنقطع أما الرفع على نية الاتصال ، ورجح الفراء الرفع على توجيه النصب إذ قال: ((وإذا لم تر قبل (إلا) اسماً فاعمل ما قبلها فيما بعدها. فتقول: (ما قام إلا زيد) رفعت (زيداً) لإعمالك (قام) إذ لم تجد (قام) اسماً بعدها. وكذلك: ما ضربت إلا أخاك، وما مررت إلا بأخيك)) (84)

أما الزجاج فاستبعد النصب في الآية المباركة ورجح الرفع ((على البديل من الواو ، المعنى ما فعله إلا قليل منهم والنصب جائز في غير القرآن، على معنى ما فعلوه استثنائي قليلاً منهم)) (85)

وكذا الحال عند النحاس إذ رجح الرفع بل يراه أجود من النصب إذ قال: ((والرفع أجود عند جميع النحويين، وإنما صار الرفع أجود لأن اللفظ أولى من المعنى وهو يشتمل على المعنى. ولو أنهم فعلوا ما يُعْطَوْنَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ أَي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. وَأَشَدُّ تَنْبِيْهُاً فِي أُمُورِهِمْ وَ«تَنْبِيْهُاً» عَلَى الْبَيَانِ)) (86). إذ يشير النحاس ها هنا إلى قضية اللفظ والمعنى فاللفظ عنده أولى من المعنى لأنه يشتمل عليه . في حين البغوي احتمل أكثر من توجيه من دون أن يرجح بينهن وتابعه جمع من المفسرين في ذلك (87). ويرى الزمخشري في توجيه الرفع توبيخاً عظيماً لهم ، ووجه النصب على تقدير: (إلا فعلاً قليلاً) (88).

وقد ضعف أبو حيان توجيه النصب عند الزمخشري وذلك بقوله: ((ضعيف لمخالفة مفهوم التأويل... لو قلت ما ضربوا زيداً إلا ضرباً قليلاً منهم لم يحسن أن يكون منهم لا فائدة في ذكره)) (89).
وتابعه السمين الحلبي (90) في ذلك إذ تنتفي الفائدة لذكر منهم بحسب توجيه النصب عند الزمخشري .
وعليه أن توجيه الرفع على أنه بدل من الواو في فعلوه هو المختار على توجيه النصب على الاستثناء ؛ لأن الكلام منفي ، وكذلك لأن المعنى موجود مع الرفع كما هو موجود مع النصب، إضافة إلى موافقة اللفظ مع المعنى (91)

ثانياً_الصفة:

ومن جنس ذلك قوله تعالى : ﴿ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴾ (البروج: 15)، إذ اختلفوا في توجيه لفظة (المجيد) بين الرفع والجرّ، فتوجيه الرفع صفة لله تعالى والجرّ صفة للعرش، واحتتمل بعضهم التوجيهين في أن واحد كالفراء والزجاج وغيرهما (92)

في حين الزمخشري وجه خفض على الإضافة أي قرآن رب مجيد (93)، وأما ابن عطية وجه خفض صفة للوح المحفوظ (94)

وقد رجح القرطبي الخفض ((نَعْنَا لِلْعَرْشِ. وَقِيلَ: لِ رَبِّكَ، أَي إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ الْمَجِيدِ لَشَدِيدٍ، وَلَمْ يَمْتَنِعِ الْفَصْلُ، لِأَنَّهُ جَارٌ مَجْرَى الصِّفَةِ فِي التَّشْدِيدِ)) (95)

إلا أن توجيه الخفض صفة للعرش فيه محل نظر ؛ لأن المجد من صفات الله تعالى (96)
ورجح الرازي توجيه الرفع إذ قال : ((الرَّفْعُ فَيَكُونُ ذَلِكَ صِفَةً لِلَّهِ سُبْحَانَهُ، وَهُوَ اخْتِيَارٌ أَكْثَرُ الْقُرَّاءِ وَالْمُفَسِّرِينَ لِأَنَّ الْمَجْدَ مِنْ صِفَاتِ التَّعَالَى وَالْجَلَالِ، وَذَلِكَ لَا يَلِيقُ إِلَّا بِاللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَالْفَصْلُ وَالْإِعْتِرَاضُ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ فِي هَذَا النَّحْوِ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ)) (97)

وعليه أرجح التوجيهات في هذه الآية المباركة (الرفع) لان المجد، هو النهاية في الكرم والفضل، والله سبحانه وتعالى هو المعنى بذلك، كما ان وصف العرش بالمجد كناية عن مجد صاحب العرش (98)

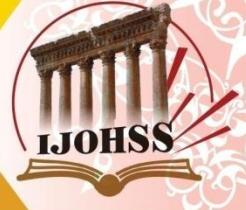
المبحث الثالث : الاحتمال في نائب الفاعل

إذا حذف الفاعل في الجملة يكون الفعل مبنيًا للمجهول للجهل بمعرفة الفاعل ويكون المفعول به نائباً عن الفاعل (99)، إذ جعله سيبويه بمنزلة الفاعل (100) وسمّاه المبرّد ما لم يسمّ فاعله (101)، وسمّاه أيضاً في موضع آخر المفعول الذي لا يذكر فاعله (102)، وأما المتأخرون فأسموه النائب عن الفاعل (103).

((وهو المسند إليه بعد الفعل المجهول أو شبهه نحو : يُكْرَمُ الْمُجْتَهِدُ)) (104)
ولا نعني بـ ((قيام المفعول مقام الفاعل أن يلي الفعل بلا فاصلة بل معناه أن يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل)) (105)
ويحذف الفاعل لأغراض بلاغية أو مقامية ، أهمها: العلم به ، أو للجهل به ، أو للتعظيم أو للرغبة في الإبهام، أو الخوف عليه أو منه ، والإيجاز والاختصار، أو يكون الغرض لفظياً (106) ، وإن كان في الجملة مفعول به فلا يقوم غيره مقام الفاعل ((إن كان هناك مفعول به، ومصدر وظرف، وجار ومجرور، فالذي عليه جمهور النحاة أنه يتعين إقامة المفعول به مقام الفاعل، تقول: ضُرب خالد ضرباً شديداً، يوم الخميس. ولا يجوز إقامة غيره فلا تقول: ضُرب خالدًا في بيته، ومذهب الكوفيين أنه يجوز إقامة غيره مع وجوده فتقول ضرب ضرباً شديداً زيداً)) (107) وقد يختلف النحاة في تشخيص نائب الفاعل .

ومن جنس ذلك اختلافهم في توجيه دلالة الرفع لفظة (الناس) الواردة في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّمَنْ خَافَ عَذَابَ الْآخِرَةِ ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ ﴾ (هود: 103)

إذ احتتمل النحاس أكثر من وجه مضموني لرفعها وذلك بقوله : ((الناس اسم ما لم يسمّ فاعله ولهذا لم يقل: مجموعون، ويجوز أن يكون الناس رفعاً بالابتداء، ومجموع له خبره ولم يقل: مجموعون لأن (له) يقوم مقام الفاعل)) (108)



فيرى النحاس ان دلالة الرفع متأتية لوقوع لفظة (الناس) نائبا للفاعل او أنه مبتدأ مؤخر ، وتابعه في ذلك ابن عطية إذ قال : ((وَالنَّاسُ- على هذا- مفعول لم يسم فاعله، ويصح أن يكون النَّاسُ رفعا بالابتداء ومَجْمُوعٌ خبر مقدم)) (109)

أما الزمخشريّ فحصر دلالة الرفع على توجيه واحد وهو رفع باسم المفعول إذ قال : ((وَالنَّاسُ رفع باسم المفعول الذي هو مجموع كما يرفع بفعله إذا قلت يجمع له الناس. فإن قلت: لأى فائدة أوتر اسم المفعول على فعله؟ قلت: لما في اسم المفعول من دلالة على ثبات معنى الجمع لليوم وأنه يوم لا بدّ من أن يكون ميعاداً)) (110) وتابعه في ذلك جمع من العلماء (111)

أما أبو حيان فاستبعد توجيه الرفع على الابتداء بل رد على توجيه ابن عطية وذلك بقوله : ((وَأَجَاَزَ ابْنُ عَطِيَّةَ أَنَّ يَكُونَ النَّاسُ مبتدأ، ومجموع خبر مقدم، وهو بعيد لإفراد الضمير في مَجْمُوعٌ، وَقِيَّاسُهُ على إعرابه مجموع)) (112) وتابعه جمع من المفسرين في توجيهه هذا (113).

ويتضح مما تقدم أن الوجه الأول أكثر وضوحا وصوابا ولا يحتمل التكلف بخلاف الوجه الثاني ، فضلا عن ان اسم المفعول يرد بعده نائب فاعل في حال تنوينه لأنه يعمل عمل الفعل وما بعده مرفوع بوصفه نائبا للفاعل وهذا نهج قواعدي متبع لا غبار عليه او اعتراض فيه ، لذا نرجح ان تكون لفظة (الناس) نائبا للفاعل وليست مبتدأ .

وكذا الحال اختلافهم في توجيه اعراب (الْوَصِيَّةُ) في قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ (البقرة: 180) .

اختلف النحاة في توجيه رفع لفظة (الوصية) بين الرفع على أنه نائب فاعل أو مبتدأ الأول : أنه نائب فاعل للفعل المبني للمفعول (كُتِبَ) والمعنى كُتِبَ عليكم الوصية للوالدين الثاني : أن يكون مبتدأ على إضمار فاء الاستئناف والمعنى: إذا حضر أحدكم الموت – إن ترك خيرا – فالوصية للوالدين

وقد تعددت الأوجه الإعرابية عند الزجاج إذ قال: ((أحدهما على ما لم يسم فاعله، كأنه قال كتب عليكم الوصية للوالدين، أي فرض عليكم، ويجوز أن تكون رفع الوصية على الابتداء)) (114) وتابعه جمع من النحاة والمفسرين في توجيهه هذا (115).

أما الأخفش فذكر الوجه الثاني، فقال: ((ف (الوصية) على الاستئناف؛ كأنه – والله أعلم – إن تَرَكَ خَيْرًا فالوصية للوالدين (بالمعروفِ حَقًّا)) (116). واعرابها مبتدأ يكون على الاستئناف وخبرها الجار والمجرور (لوالدين). والجملة الاسمية جواب الشرط ل(إن) في الآية الكريمة.

إلا أن هذا التوجيه (ليس بحسن) (117) لأنَّ إضمار (فاء)، أي: الفاء الواقعة في جواب الشرط خاصٌ بالضرورة الشعرية كما ذكر ذلك سيبويه (118) وبهذا توجيه الرفع على انها نائب للفاعل أقرب إلى معنى النصّ وللصناعة النحويّة وعدم التقدير أولى من التقدير.

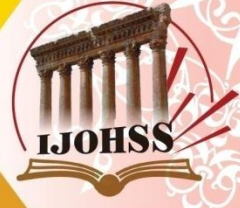
الخاتمة

- 1- إن وجود العلامة الإعرابية في اللفظة يحددها في باب نحوي ذات حالة اعرابية واحدة ، إلا أنه لا يمنع تعدد الاحتمالات في العلاقات النحوية التي تنتمي لهذا الباب .
- 2- إن تعدد الاحتمال النحوي عند معرّبي القرآن الكريم أثر بشكل مباشر على تعدد دلالة النصّ القرآني ، ومما يلاحظ عليهم في بعض المواضع عدم مناقشة تعدد الاوجه المحتملة وبيان أي منها أقرب للصواب ، وذلك بسبب تفاوت أدوات التحليل النحويّ واللغويّ لديهم .
- 3- إن عناية بغض النحاة والمفسرين للمعنى الدلالي واضحة في تأويلاتهم ، إذ يخرج الكلام في بعض الأحيان عن القاعدة النحوية وذلك لما يقتضيه المقام واحوال الخطاب .

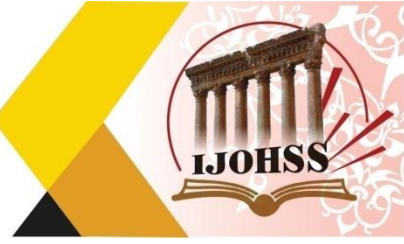
4- مما يؤخذ على بعض معرّبي ومفسري القرآن الكريم ، أنّهم لم يبينوا ما يؤرّل إليه المعنى في الاحتمالات النحوية التي ذكروها ، ولو فعلوا ذلك لتراجعوا عن ذكر بعض الوجوه ؛ لما تدلّ عليه من معانٍ بعيدة ، ويؤكّد ذلك أنّ النصّ القرآني لا يُعرّب بجميع ما يحتمله تركيبه النحويّ بمعزل عن المعنى والسياق .

الهوامش

- 1- الأيضاح في علل النحو: 70_69/1.
- 2- الدلالة عند ابن جني: 169 .
- 3- معجم مقاييس اللغة ، أبو الحسين احمد بن فارس زكريا (ت395هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون : مادة (حمل):106/2 .
- 4- معجم العين
- 5- لسان العرب ، لابن منظور ، تح : عبد الله علي الكبير ، وجماعة : مادة (حمل) : 1000/2 ، وينظر: دواعي احتمالية الدلالة النحوية في القرآن الكريم ، شعلان عبد علي : 4 .
- 6- التعريفات : 11 .
- 7- الكتاب: 126/ 2.
- 8- دلائل الإعجاز:189.
- 9- الأصول في النحو: 58/1 .
- 10- المقتضب: 127/4 . وينظر : شرح المفصل: /85، وشرح شذور الذهب لابن هشام 235.
- 11- ينظر: شرح قطر الندى :118، وشرح ابن عقيل :216/1.
- 12- الأصول في النحو/159، وينظر شرح المفصل: 86/1.
- 13- ينظر: أوضح المسالك: 203/1.
- 14- ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك :156/1.
- 15- معاني القرآن : 68/1.
- 16- إعراب القرآن: 24-23/1.
- 17- الكشف: 33-32/1 .
- 18- ينظر: التبيان في اعراب القرآن : 15/1 و المحرر الوجيز: 83/1، والدر المصون: 1 81/1.
- 19- الكشف: 33-32/1.
- 20- ينظر: المجتبي من مشكل اعراب القرآن: 6/1.
- 21- ينظر: الكشف: 431 /1 ، التبيان في اعراب القرآن : 305/1 .
- 22- المحرر الوجيز : 533/1.
- 23- البحر المحيط: 405/3.
- 24- البحر المحيط: 405/3.
- 25- اعراب القرآن: 185/1، وينظر : المحرر الوجيز : 528/1.
- 26- البحر المحيط: 393 /3.
- 27- ينظر : الدر المصون: 447/3 ، و: المجتبي من مشكل اعراب القرآن: 148/1
- 28- ينظر : شرح الحدود النحوية197. وينظر :دلائل الإعجاز: 173/1 .
- 29- الكتاب : 58/1 .
- 30- الأصول في النحو: 62/1 .
- 31- ينظر : دلائل الاعجاز: 174/1 .
- 32- المقتضب 127/4 .
- 33- المفصل: 43.
- 34- ينظر: الكتاب/366، وشرح التسهيل: 267/1، وجامع الدروس العربية 373 .
- 35- ينظر : جامع البيان :115/19، وإعراب القرآن: 90/3 ومشكل إعراب القرآن : 511/2، والوجيز في تفسير الكتاب العزيز : 758، والبيان في غريب إعراب القرآن : 194/2، والبحر المحيط : 20/8، وإرشاد العقل السليم : 160/6، والجدول في إعراب القرآن الكريم: 233/18، والمجتبي من مشكل إعراب القرآن : 789/2 .
- 36- المحرر الوجيز : 169/4، وينظر : اللمع في العربية : 87، والتبصرة والتذكرة : 157/1 .
- 37- ينظر فتح القدير : 1/4.



- 38- ينظر : التحرير والتنوير : 171/18 .
39- المصدر نفسه : 171/18 .
40- ينظر : الدرّ المصون : 389/8، ومغني اللبيب : 761/2، وحاشية الصبّان : 396/1
41- ينظر : كتاب سيبويه : 141/1، والخصائص : 364/2، واللمع في العربية : 30، والكشاف : 352/4، والجدول في إعراب القرآن الكريم: 228/26.
42- ينظر : معاني القرآن : 13/5، و جامع البيان : 176/22 .
43- معاني القرآن وإعرابه : 11/5، وينظر : مشكل إعراب القرآن : 674/2، والتبيين في إعراب القرآن : 176/2.
44- إعراب القرآن للنحاس : 123/4 .
45- ينظر الكشاف : 325/4.
46- ينظر التبيان في اعراب القرآن : 1163/2.
47- ينظر : الدرّ المصون : 700/9، واللباب في علوم الكتاب: 453/17، ومحاسن التأويل : 474/8، وروح المعاني : 224/13 .
48- ينظر : الكتاب : 421/1، والأصول في النحو: 33/2.
49- ينظر : المقرب: 249، وهمع الهوامع : 144/3 .
50- البحر المحيط : 471/9 .
51- روح المعاني : 224/13 .
52- اعراب القرآن: 45/2 .
53- الكشاف: 88/2، وينظر التبيان في إعراب القرآن: 557/1 .
54- الدر المصون: 256/ 5 .
55- معاني القرآن : 57/3 .
56- ينظر : معاني القرآن 448/4 و اعراب القرآن 106/4
57- جامع البيان 146/22
58- التبيان في اعراب القرآن 1159/2 وتابعه القرطبي في ذلك و الجامع لاحكام القرآن 222/16
59- انوار التنزيل واسرار التأويل 17/5
60- الدر المصون 681/9
61- ينظر : الكشاف 314/4 و المحرر الوجيز 108_107/6، ومفاتيح الغيب 31/28 ومدارك التنزيل وحقائق التأويل 320/3 والتسهيل لعلوم التنزيل 279/2 و الدر المصون 681/9
62- اعراب القرآن للنحاس: 194 /5 .
63- المحرر الوجيز : 536/5 .
64- الدر المصون : 152/11 .
65- البحر المحيط : 571/10، وينظر : فتح القدير : 634/5 ، و التحرير والتنوير : 617/30
66- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: 554/1
67- شرح قطر الندى وبل الصدى : 308/1 .
68- ينظر : أوضح المسالك الى الفية ابن مالك 364/3_366 .
69- ينظر : المفصل في صنعة الإعراب : 155/1 .
70- شرح الرضي على الكافية : 85/2 .
71- ينظر: معاني القرآن: 316/1 .
72- معاني القرآن : 286/1 .
73- معاني القرآن : 196-195/2 .
74- ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 158/2، ومشكل إعراب القرآن : 234/1، وتفسير الراغب الأصفهاني : 408/5، والكشاف : 756/1، والمحرر الوجيز : 221/2، والجامع لأحكام القرآن : 248/6 .
75- ينظر : مدارك التنزيل : 464/1، وإرشاد العقل السليم : 65/3 .
76- ينظر : التسهيل لعلوم التنزيل : 239/1 .
77- ينظر: مفاتيح الغيب: 407/12 .
78- ينظر: البحر المحيط : 328/4 .
79- ينظر : الأصول في النحو : 71/1 .
80- ينظر : شرح التسهيل : 117/2 .
81- ينظر : شرح الكافية الشافية: 583/2، وشرح ابن عقيل : 84_85/2، وشرح التصريح على التوضيح : 403/1 .



- 82- ينظر : مغني اللبيب : 479/1 .
83- معاني القرآن 167_166/1.
84- المصدر نفسه : 167/1.
85- معاني القرآن الزجاج : 72/2.
86- اعراب القرآن : 224/1 وينظر الجامع لاحكام القرآن : 270/5.
87- ينظر معالم التنزيل : 246/2 وينظر انوار التنزيل واسرار التأويل : 82/2 ووينظر مدارك التنزيل وحقائق التأويل 371/1 وينظر التسهيل لعلوم التنزيل : 198/1 وينظر البحر المحيط : 696/3.
88- ينظر الكشاف : 530/1.
89- البحر المحيط : 696/3.
90- الدر المصون 4 : 22/4.
91- ينظر المصدر نفسه : 22/4.
92- ينظر : معاني القرآن للفراء : 254/3 و معاني القرآن للزجاج : 308/5 التبيان في اعراب القرآن : 1280/2
93- الكشاف : 733/4
94- المحرر الوجيز : 463/5 وينظر انوار التنزيل : 301/5
95- الجامع لاحكام القرآن : 297_296/19 وينظر : مدارك التنزيل : 625/3
96- الدر المصون : 747_746/10
97- مفاتيح الغيب : 114/31
98- التحرير والتنوير : 250/30
99- ينظر : شرح المفصل : 69/7، وشرح جمل الزجاجي : 534/1 .
100- ينظر : الكتاب : 42/1
101- ينظر : المقتضب : 93/1
102- ينظر : المصدر نفسه : 50/4
103- ينظر : شرح التسهيل : 124/2، وشرح شذور الذهب : 207.
104- جامع الدروس العربية : 363
105- الكافية في النحو : 84/1 .
106- ينظر : أسرار العربية : 95، و أوضح المسالك : 135/2، ومعاني النحو : 62/2.
107- معاني النحو : 80/2
108- اعراب القرآن : 182/2
109- ينظر : المحرر الوجيز : 206/3، والجامع لأحكام القرآن : 96/9 .
110- الكشاف : 428/2
111- ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 713/2، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل : 84/2، وإعراب القرآن وبيانه : 428/4، والموسوعة القرآنية ، إبراهيم الأبياري : 112/10، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن : 485/2.
112- البحر المحيط : 209-6/5
113- ينظر : الدر المصون : 386/6، واللباب في علوم الكتاب : 563/10 وروح المعاني : 332/6
114- معاني القرآن واعرابه : 250/1
115- ينظر : المحرر الوجيز : 247/1، و الجامع لاحكام القرآن : 259/2، وينظر انوار التنزيل : 123/1، و الدر المصون : 258/2، و اللباب في علوم الكتاب : 231/3
116- معاني القرآن : 168/1
117- يُنظَرُ : كشف المشكلات : 261/1
118- يُنظَرُ : الكتاب : 64/3

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- 1- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (المتوفى: 982هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت
- 2- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: 316هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت
- 3- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: 316هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت
- 4- الامثل في تفسير كتاب الله المنزل، الشيخ ناصر مكارم الشيرازي مصدر الكتاب: الموقع الرسمي للمؤلف <http://www.makaremshirazi.org/books/arabic.htm>
- 5- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر .
- 6- انوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (المتوفى: 685هـ)، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى - 1418 هـ.
- 7- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: 1420 هـ.
- 8- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى: 616هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه
- 9- التبيان في تفسير القرآن، شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق وتصحيح: أحمد حبيب قصير العاملي، مصدر الكتاب: موقع الجامعة الإسلامية
- 10- تحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: 1393هـ)، الناشر: دار التونسية للنشر - تونس، سنة النشر: 1984 هـ.
- 11- التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: 816هـ)، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى 1403هـ - 1983م
- 12- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: 310هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م.
- 13- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: 671هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الثانية، 1384هـ - 1964 م.
- 14- الجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود بن عبد الرحيم صافي (المتوفى: 1376هـ)، الناشر: دار الرشيد، دمشق - مؤسسة الإيمان، بيروت، الطبعة: الرابعة، 1418 هـ.
- 15- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبان (ت1206هـ)، مطبعة الاستقامة بالقاهرة 1947م.
- 16- الحدود في النحو (ضمن رسالتان في اللغة): أبو الحسن علي بن عيسى الرمانى، تحقيق وتعليق وتقديم: إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع عمان 1984 م.
- 17- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة دار النشر: دار الفكر العربي
- 18- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: 756هـ)، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، النا

- 19- الدلالة عند ابن جني : د. عبد الكريم مجاهد : 169 ، مجلة الدارة ، السعودية السنة التاسعة ، العدد 1 ، 1983م.
- 20- دلائل الإعجاز في علم المعاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: 471هـ)، المحقق: ياسين الأيوبي، الناشر: المكتبة العصرية- الدار النموذجية، الطبعة: الأولى
- 21- دلائل الإعجاز في علم المعاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: 471هـ)، المحقق: ياسين الأيوبي، الناشر: المكتبة العصرية- الدار النموذجية، الطبعة: الأولى.
- 22- دواعي احتمالية الدلالة النحوية في القرآن الكريم: رسالة دكتوراه ، شعلان عبد علي سلطان، كلية التربية، بابل، 2009م.
- 23- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألويسي (المتوفى: 1270هـ)، المحقق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1415 هـ
- 24- شرح للمع، ابو القاسم عبد الواحد بن علي الاسدي ابن برهان العكبري (ت456هـ): تحقيق: د. فائز فارس، الكويت
- 25- شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصل، المعروف بابن يعيش ويا بن الصانع (المتوفى: 643هـ) ، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب. – بيروت
- 26- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)المحقق: عبد الغني الدقر، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا
- 27- شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)،المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: القاهرة، الطبعة: الحادية عشرة، 1383
- 28- العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ) ، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال
- 29- غريب القرآن ،: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: 276هـ) المحقق: أحمد صقر الناشر: دار الكتب العلمية (لعلها مصورة عن الطبعة المصرية) السنة: 1398 هـ - 1978 م.
- 30- فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: 1250هـ)، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى - 1414 هـ
- 31- الكافية في النحو: جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت646هـ)، شرح رضي الدين الاسترابادي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية
- 32- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988 م
- 33- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة - 1407 هـ.
- 34- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات ،أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي، تحقيق : عبد القادر عبد الرحمن السعدي ، ط1 ، دار عمان – الاردن ، 1421هـ - 2001م .
- 35- الباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى: 775هـ)، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1998م.
- 36- لسان العرب ،: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: 711هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت الطبعة: الثالثة - 1414 هـ
- 37- المجتبي من مشكل إعراب القرآن، أ. د. أحمد بن محمد الخراط، أبو بلال، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، عام النشر: 1426 هـ شر: دار القلم، دمشق

- 38- مجمع البيان في تفسير القرآن ، امين الدين ابو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت548هـ): مطبعة دار احياء التراث العربي، بيروت، 1379هـ.
- 39- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: 542هـ)، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - 1422 هـ.
- 40- مدارك التنزيل وحقائق التأويل، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (المتوفى: 710هـ)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، الناشر: دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1998 م.
- 41- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: 437هـ)، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، 1405 هـ.
- 42- معالم التنزيل في تفسير القرآن، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (المتوفى: 510هـ)، المحقق: حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، 1417 هـ - 1997 م.
- 43- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: 311هـ)، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى 1408 هـ - 1988 م.
- 44- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: 207هـ)، المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، الطبعة: الأولى.
- 45- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ) ، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله ، الناشر: دار الفكر - دمشق ، الطبعة: السادسة، 1985
- 46- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: 606هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - 1420 هـ.
- 47- مقاييس اللغة : أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت 395هـ) ، تحقيق : عبد المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: 285هـ).